



الجبري: جائزة سالم العلي للمعلوماتية من أهم الجوائز التقنية في العالم

6

وافق على توصيات نيابية أبرزها تعويض المتضررين ووضع خريطة للسيول وإحالة تجاوزات المنقف وتطهير الحصى الى «نزاهة»

مجلس الأمة يشكل لجنة تحقيق برلمانية في كارثة الأمطار



وزير الأشغال متحدثا



منصة الرئاسة



قاعة عبدالله السالم خلال مناقشة أزمة الأمطار امس

ريبع سكر

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن تداعيات السيبي والدمج عادل الدمي وخالد العتيبي على أن تنجز هذه اللجنة تقريرها خلال شهرين.

ووافق المجلس على عدة توصيات نيابية منها إحالة المخالفات والشبهات المتعلقة بنفق المنقف وتطهير الحصى إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وإحاطة مجلس الأمة خلال شهر واحد بنتائج تحقيقات الحكومة الجارية والتعويض الكامل والعدال من الحكومة لجميع المتضررين من الكارثة الطبيعية وقيام وزارة الأشغال

بوضع خريطة للسيول وتجمعات المياه الموسمية في الكويت ومراجعتها لكل المشاريع العمرانية القائمة والمستقبلية والاستعجال في إقرار قانون القياديين في الجهات الحكومية وإنشاء هيئة لإدارة الكوارث والأزمات. ثم رفع رئيس المجلس

مرزوق الغانم التوصيات على أن تعقد الجلسة المقبلة يوم 27 من الشهر الجاري.

من جهته أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح عن أمه من مجلس الأمة أن يشكل لجنة تحقيق محايدة ومتخصصة من خارج مجلس الأمة بشأن تداعيات الأمطار.

وقال الشيخ خالد الجراح في مداخلة له في جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس أثناء انتقال المجلس لمناقشة طلبات نيابية بتشكيل لجنة تحقيق بشأن تداعيات هطول الأمطار الغزيرة «إذا أردتم أن نصل إلى نتيجة نتمنى تشكيل لجنة تحقيق محايدة ومتخصصة من خارج المجلس».

وأشار إلى أن الحكومة قامت بتشكيل لجنة قضائية محايدة بشأن استجواب وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بحيث الرشيدي مرعبا عن أمه «أن يحذو مجلس الأمة حذو الحكومة بقرارها بتشكيل لجنة محايدة بعيدة عن كل التأثيرات».

وخلال الجلسة، أكد وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي أن

وزير الأشغال: تحويل نفق المنقف إلى خزان إذا زادت كمية المياه لحماية أرواح المواطنين والمقيمين

وزير الداخلية طالب بتشكيل لجنة تحقيق محايدة ومتخصصة من خارج مجلس الأمة بشأن الأمطار

مطالب نيابية بالأخذ بأراء اللجان الفنية المختصة ومحاسبة المتضررين سواء كانوا قياديين أو مقاولين

توصيات الجلسة

الجلسة القادمة للتصويت عليه وفي مجريتها المناقشة استعرض وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي جهود الحكومة في مواجهة تداعيات الأمطار، مؤكداً تعاون الأجهزة المعنية لمواجهة الأزمة وأن وزارة الدفاع قامت في هذا الإطار بإقامة سواتر لمنع المياه من الوصول للمناطق السكنية.

وأشار إلى أن الدفاع المدني بدوره قام بتوفير مضخات لسحب المياه المتوقعة من مدينة صباح الأحمد.

وأوضح أن نفق المنقف تم اتخاذ قرار احترازي بإغلاقه حال تجاوز منسوب المياه (30 مل متر) حتى لا تغرق المنازل القريبة من النفق إذا تم سحب المياه.

وأضاف، إذا ارتفعت الكمية فسيتم تحويل النفق إلى شبه خزان وذلك لحماية لأرواح المواطنين والمقيمين والذين أم أغلى وأم من كل شيء». وفي ردد الأفعال النيابية خلال الجلسة، تركزت مطالب النواب الرئيسية حول محاسبة المقاولين والقياديين وكل من له علاقة بخطة التطوير، فضلاً عن تعويض المواطنين عن كل الخسائر التي تعرضوا لها.

وأكد النواب أن مدينة صباح الأحمد تحتاج (فزة) من خلال الحضور الميداني والتعاون من أجل تلبية مطالبها وتطوير البنية التحتية والحد من الأضرار التي لحقت بقاطنيها.

وأوضحوا أن المدن الجديدة تعاني من سوء التخطيط مطالبين بضرورة التركيز على مواجهة تطورات الطقس في الفترة الحالية ومن ثم تكون المحاسبة والمسائلة.

وأكدوا أن كل ما حدث هو سوء إدارة في المشاريع والصيانة والعقود مشددين على ضرورة إيجاد منظومة للمحاسبة في وزارة الأشغال تشمل كل موظف أو مهندس تسلم المشاريع من الشركات المنفذة.

ثم رفع رئيس المجلس مرزوق الغانم الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة يوم 27 من الشهر الجاري.

لكل المشاريع العمرانية القائمة والمستقبلية وذلك من وزارة الأشغال العامة وغيرها».

ودعت إلى «تكريم وتحية الأفراد المناوبين في مختلف الأجهزة الحكومية والتطوعية للتصدي لهذه العاصفة المطرية وسد الاحتياجات اللازمة لأداء مهامهم الوطنية المتميزة والمشهود».

كما نصت التوصيات على «الاستعجال في إقرار قانون القياديين في الجهات الحكومية وإنشاء هيئة لإدارة الكوارث والأزمات».

وكان مجلس الأمة قد عقد جلسته التكميلية أمس واستكمل النظر في طلب المناقشة بشأن أزمة الأمطار وتعاطي الأجهزة الحكومية مع هطول الأمطار الغزيرة على البلاد، بالإضافة إلى طلبين بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في آثار الأمطار.

وتم مناقشة تداعيات وآثار الأمطار الغزيرة التي هطلت على البلاد في الأيام القليلة الماضية وخطط الجهات الحكومية حيال آثار الأمطار التي كان المتوقع هطولها امس واليوم الخميس وغدا الجمعة.

وكان مجلس الأمة وإثر الانتهاء من مناقشة البند المتعلق بتداعيات الأمطار الأخيرة، رفض اقتراح نيابياً بتكليف لجنة المرافق العامة البرلمانية التحقيق في تداعيات الأمطار في حين وافق على تشكيل لجنة تحقيق جديدة.

ووافق مجلس الأمة على سحب تقرير اللجنة المالية بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية (التقاعد المبكر) من جدول الأعمال حتى يتسنى للمجلس دراسته على أن يقدم قبل

ووافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس على عدة توصيات نيابية إثر انتهاء المجلس من مناقشة طلب نيابي بشأن تداعيات وآثار هطول الأمطار الغزيرة على البلاد أخيراً وما تسببت به من غرق لبعض الطرق الرئيسية وأحد الأنفاق وبالكثير من الأضرار في منازل ومبان.

ونصت التوصيات التي وافق عليها مجلس الأمة على «إحالة المخالفات والشبهات المذكورة في تقرير لجنة المرافق العامة النيابية السابقة المتعلقة بنفق المنقف وكذلك مشكلة تطهير الحصى إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) مصحوبة بالأدلة والمستندات خلال شهر من تاريخه».

وأكدت التوصيات على «تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس الأمة من بين أعضائه للتحقيق مع المتسببين في مشكلة غرق الطرق الرئيسية على أن تقدم تقريرها خلال شهر من تشكيلها».

وتضمنت التوصيات أيضاً «إحاطة مجلس الأمة خلال شهر واحد بنتائج تحقيقات الحكومة الجارية سواء المتعلقة بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الأشغال العامة وغيرها».

ونصت كذلك على «التعويض الكامل والعدال من الحكومة لجميع المتضررين من الكارثة الطبيعية وما رافقها من غرق وتلف للممتلكات الخاصة ورعاية أسرة الشهيد والحالات المماثلة».

ولفتت التوصيات إلى «وضع خريطة للسيول وتجمعات المياه الموسمية في الكويت ومراجعتها

عن مناطق البلاد المتضررة جراء الأمطار وعمل سواتر لمنع وصول مياه الأمطار إلى المناطق السكنية». وذكر أن «الحرس الوطني أحضر 30 مليمتراً وذلك بهدف عدم وصول مياه الأمطار إلى المنازل المحيطة بالنفق».

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الأمة التكميلية امس لمناقشة طلب نيابي حول تداعيات وآثار الأمطار الغزيرة التي هطلت على البلاد خلال الأيام القليلة الماضية وخطط الجهات الحكومية لمواجهة الأمطار المتوقع هطولها اليوم وغدا الخميس وبعد غد الجمعة.

وقال الوزير الرومي «لدينا الآن مكائن ضخ كبيرة وباستطاعتنا تفريغ النفق... وفي حال هطول أمطار شديدة الغزارة وحدوث مد أعلى ولا يوجد تصريف لمياه تلك الأمطار ورغم وجود قوة سحب المياه من المضخات فإن مجاري الأمطار من الممكن ألا تتحمل كمية الأمطار وقد تطغى المنازل القريبة منها لاسم الله».

وتابع «لذلك إذا ارتفعت الكمية فسيتم تحويل نفق المنقف إلى شبه خزان وذلك لحماية لأرواح المواطنين والمقيمين والذين هم أغلى وأهم من كل شيء».

وأكد الوزير الرومي أن جميع الجهات الحكومية على أمانة الاستعداد للتعامل مع حالة عدم استقرار الطقس وهطول أمطار غزيرة على البلاد اليوم وغدا وبعد غد كما توقعات الإدارة العامة للأرصاد الجوية.

وأشار إلى أن «وزارة الدفاع قامت بالكشف



جانب من الجلسة

قدمها النواب الدقباسي والشاهين وفهاد والحويلة والرومي

توصيات نيابية وافق عليها المجلس بعد أزمة الأمطار

القائمة والمستقبلية 6- تكريم وتحية الأفراد المناوبين في مختلف الأجهزة الحكومية والتطوعية للتصدي لهذه العاصفة المطرية 7- الاستعجال في إقرار قانون القياديين في الجهات الحكومية 9-إنشاء هيئة لإدارة الكوارث والأزمات.

3- إحاطة مجلس الأمة خلال شهر واحد بنتائج تحقيقات الحكومة الجارية 4-التعويض الكامل والعدال من الحكومة لجميع المتضررين من الكارثة الطبيعية 5- قيام الأشغال بوضع خريطة للسيول وتجمعات المياه الموسمية في الكويت ومراجعتها لكل المشاريع العمرانية

وافق مجلس الامة على عدد من التوصيات النيابية بعد مناقشة أزمة الأمطار. وقدمها 5 نواب هم: علي الدقباسي واسامة الشاهين وعبدالله فهاد ومحمد الحويلة وعبدالله الرومي. وتلك التوصيات كالتالي: 1- إحالة المخالفات والشبهات المذكورة في تقرير لجنة المرافق العامة النيابية

السابقة المتعلقة بنفق المنقف وكذلك مشكلة تطهير الحصى إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) خلال شهر من تاريخه. 2- تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس الأمة من بين أعضائه للتحقيق مع المتسببين في مشكلة غرق الطرق الرئيسية على أن تقدم تقريرها خلال شهر من تشكيلها».

شركة نور للإستثمار
Near Investment

إعلان تذكيري

لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يسر إدارة شركة نور للإستثمار المالي ش.م.ك.دع دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمقرر انعقادها في تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الأربعاء الموافق 28 نوفمبر 2018م. بمقر الشركة الكائن في منطقة الشويخ - تقاطع شارع الجهراء مع طريق المطار - مبنى نور - بجانب مجموعة الصناعات الوطنية القابضة، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال على النحو الوارد:

- 1) إنتخاب مجلس إدارة جديد للفترة القادمة لفترة ثلاث سنوات.
- 2) الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لاي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركة نور للإستثمار المالي وشركة أخرى منافسة وأن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لنص المادة 16 من النظام الأساسي.

كما يود مجلس الإدارة أن يسترعي عناية السادة المساهمين إلى أنه وفي حال عدم توفر النصاب القانوني لصحة إجتماع الجمعية العامة العادية، سوف يعقد إجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الاعمال، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم الأربعاء 12 ديسمبر 2018، وتعتبر هذه الدعوى سارية على الإجتماع الثاني والذي يكون صحيحاً أي كان عدد الأسهم الممثله فيه.

مجلس الإدارة

فعل السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس، خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس، هاتف: 22464585 - 22464565، وذلك لإستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال.

كما يمكن للسادة المساهمين الكرام الحصول على جدول الأعمال عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة: www.noorinvestment.com أو مراجعة الشركة على العنوان المذكور أعلاه، للإستفسار الرجاء الإتصال على 24645722 أو بريد إلكتروني 1818080 (دخلي 5722 ziad@noorinvestment.com